طاولة المفاوضات مع العرب». وغمزت كوهين من قناة زعيم الحركة الوزير يوفال نئمان الذي أحبط، قبل حوالى أربعة شهور، المحاولة التي قادتها هي للانسحاب من الحكومة، اثر موافقة الاخيرة على المشاركة في مؤتمر مدريد، بقولها ان حركة هتحياه كانت في حيرة وبلبلة الى حين حزمت أمرها وانسحبت «لأنه حتى اللحظة الاخيرة كان في صفوفها من آمن بأنه يمكن من الداخل ايقاف الخطوات والتحرّكات السياسية الخطيرة، كان في هتحياه من أَمل، بينما كان ممثلو اسرائيل لا يزالون في الرواق ـ ألّا تدخل الحكومة منه الى القاعة بل ان تجد طريقها الى الخارج. ولكن ما ان دخلت الحكومة الى القاعة، فلم يبق لنا خيار سوى الانسحاب منها الى الخارج» (**المصدر نفسه**).

أمّا الوزير بلا حقيبة، رحبعام زئيفي، فبرّر انسحاب حركته من الحكومة في سياق التوصية التي قدّمها الى ادارة الحركة بالانسحاب فوراً من الحكومة والائتلاف، بقوله: «على هذه الحكومة ان ترحل جرّاء خطيئتين خطيرتين: التقصير في معالجة موضوع الانتفاضة، وخطيئة طرح مشروع الحكم الذاتي. ولذا، يجب اسقاطها والتوجّه، فوراً، الى انتخابات جديدة» (**دافار**، ١٧/١/١٩٩٢). وفي ختام المناقشة أقرّت ادارة حركة موليدت التوصية بالانسحاب من الحكومة والائتلاف على الفور (**المصدر نفسه**).

وكان شامير حاول اقناع الوزيرين، يوفال نئمان ورحبعام زئيفي، بالعدول عن عزمهما على الاستقالة. ولهذا الغرض عرض عليهما، في اللقاء الذي عقد في مكتبه، الوثيقة التي قدّمتها اسرائيل الى الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن والمتعلّقة بترتيبات الادارة الذاتية، وكذلك أطلعهما على نص محاضر جلسات المحادثات. وقال شامير لوزيريه: «لن تجدوا حكومة قومية أكثر من الحالية. أنا غير راغب في انسحابكم، وغير معني بتقديم موعد الانتخابات». لكن جهود شامير لم تفلح؛ اذ قال الوزير زئيفي بعد اللقاء: «في الوثيقة يتحدّثون، بوضوح، عن ادارة ذاتية. ونحن لا نستطيع التسليم بذلك» (**معاريف**، ١٦/١/١٩٩٢).

وبدأت الامور تتسارع. فما ان انتهى اللقاء بين شامير وكل من الوزيرين نئمان وزئيفي، حتى اتخذت سكرتارية حركة هتحياه قراراً، لا لبس فيه، بالانسحاب من الحكومة. وأبلغ الوزير نئمان مضمون القرار الى مكتب شامير، مشدداً على انه «اذا أعلن شامير وقف المفاوضات، فنحن على استعداد لاعادة النظر في القرار». وأضاف نئمان: «بعد ان رأيت الوثائق التي عرضها عليّ، أدركت ان هذه هي بداية الطريق الى دولة فلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وساد في الخارطة السياسية نوع من الارباك، في ضوء حقيقة ان كتلتي هتحياه وموليدت لم تخفيا نيّتهما بأن احد أهداف تفجير الأزمة الوزارية كان ارغام شامير على ايقاف العملية السياسية والمفاوضات. فعضو الكنيست، غيئولاه كوهين، حدّدت ذلك كهدف أساسي بقولها: «وهكذا، فما ارادته هتحياه بانسحابها اليوم من الحكومة هو ان تملي على الحكومة تقديم موعد الانتخابات، وان تمنح، بذلك، اسرائيل وحكومتها فرصة لتحطيم هذا الاندفاع المتسارع والمفخّخ لما يسمّى ' عملية السلام' » (**يديعوت احرونوت، ملحق السبت**، ١٧/١/١٩٩٢).

من ناحية أخرى، أكد الوزير زئيفي ان هدف حركته من الانسحاب من الحكومة هو، أيضاً، ايقاف العملية السياسية، لأن «كل صبي يعلم بأن الحكم الذاتي يقود الى دولة فلسطينية، تقود، بدورها، الى تدمير اسرائيل. ونحن لم نبغ ان نكون شركاء في مثل هذه السياسة، حتى لو أدّى الامر الى حل الحكومة. بالعكس، فلتحل هذه الحكومة، ولنوقف هذا التدهور قبل الانحدار الى الهوة السحيقة» (**معاريف**، ١٧/١/١٩٩٢).

ولكن، كما يبدو، لا تتوقف المسألة عند ايقاف العملية السياسية، بل تتعدّاها، في سياق الاعتبارات التي أدّت اى تفجير الازمة الوزارية، الى تقدير مفاده ان حركتي هتحياه وموليدت قرّرتا اسقاط الحكومة ايضاً، «لأن رائحة الحصول على مقعد آخر أو مقعدين في الكنيست [المقبل]، ازكمت أنفيهما. فمجلس مستوطنات ' يهودا والسامرة' وقطاع غزة يغلي، وكلتاهما تأملان في جني المكاسب في ذلك» (امنون ابراموفيتش، **المصدر نفسه**).

وخلص الى الاستنتاج ذاته ـ الاعتبار